منظمة اللاعنف لتعزيز السلام

حماية من يبقون: إعادة النظر في واجب العناية

مارس/آذار 2026

تدريب لمنظمة اللاعنف لتعزيز السلام مع شركاء مشروع النقل الآمن لعمليات الإجلاء في حالات الطوارئ والخدمات اللوجستية (STEEL). أوكرانيا، فبراير/شباط 2026. تصوير: Haystov

المحتويات

واجب العناية: واجب أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى 04

أسبقية الجهات الفاعلة المحلية والشراكات المسؤولة 06

أوكرانيا: كيف شكَّلت الممارسة نموذج واجب العناية 08

المكونات الأساسية لحزمة واجب العناية الشاملة التابعة لمنظمة اللاعنف لتعزيز السلام 10

1. الحماية والسلامة الجسدية 11

معدات الحماية الشخصية 11

أجهزة تحليل الترددات 13

المركبات المصفحة 13

تدريبات الاستجابة في حالات الطوارئ 14

السلامة والأمن الرقميان 15

2. العافية النفسية الاجتماعية ودعم الأقران 15

برنامج رعاية الأقران (PWP) 16

مراكز التنسيق والتخطيط 16

3. التأمين والعناية الواجبة والضمانات القانونية 18

التغطية التأمينية 18

العناية الواجبة 19

الصون والوعي القانوني 19

4. الاستدامة التشغيلية 20

دعم النقل والوقود 20

صيانة المعدات واستبدالها 20

تكييف حزمة واجب العناية حسب السياقات المختلفة 21

جمهورية الكونغو الديمقراطية 21

العراق 22

ميانمار 23

جنوب السودان 24

السودان 25

سوريا 26

الولايات المتحدة 27

واجبٍ العناية: واجب أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى

لطالما عملت الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني وشبكات المتطوعين غير الرسمية وآليات الحماية المجتمعية في الخطوط الأمامية لإنقاذ الأرواح والحفاظ على الكرامة الإنسانية في سياقات النزاع المختلفة. وبصفتها جزء لا يتجزأ من المجتمعات التي تخدمها، فإنها تظل حاضرة مع تفاقم الأزمات وتواصل القيام بعملها لفترة طويلة بعد تراجع الاهتمام الدولي أو انقطاع الوصول أو توقف التمويل.

في الوقت نفسه، تشهد الظروف التي تعمل فيها الجهات الفاعلة المحلية والوطنية تغيرات؛ ففي العديدٍ من السياقات، يتقلص الحيز المدني، ويتناقص التمويل الإنساني، وتواجه الجهات الفاعلة الدولية قيوداً متزايدة تحد من قدرتها على العمل بالقرب من المجتمعات المتضررة. ومع تقلص الحضور الدولي وتكييف نماذج الاستجابة، لا يقتصر دور الجهات الفاعلة المحلية على دعمٍ الأنشطة في الخطوط الأمامية فحسب، بل تتحمل بشكل متزايد المسؤولية والمخاطر التشغيلية، وغالباً ما يكون ذلك دون موارد أو حماية أو ضمانات كافية.

وفي ظل هذه الظروف، ظهر ما أصبح يُعرف باسم «إعادة ضبط العمل الإنساني»، حيث تعيدٍ المنظمات الإنسانية وهيئات التنسيق الدولية النظر في كيفية تنظيم العمل الإنساني وتنفيذه استجابةً لتراجع التمويل وتقييد الوصول واتساع الفجوة بين الاحتياجات والقدرات. وقد سلطت هذه النقاشات الضوء أكثر على مدى اعتماد العمل الإنساني على القيادة والقدرات التشغيلية للجهات الفاعلة المحلية والوطنية، فضلاً عن المسؤولية والمخاطر المستمرة (والمتزايدة في بعض السياقات) التي تتحملها.

وفي حين أن الأمر غالباً ما يُصوَّر على أنه جهد لإصلاح هيكل المساعدات الدولية أو تبسيطه، فإن أي إعادة ضبط جوهرية تتطلب تصور نظام لا تكون فيه الاستجابات المحلية هامشية بالنسبة للهياكل الدولية، بل أساسية، لا سيما في السياقات التي يتراجع فيها تمويل المساعدات الخارجية أو تعيد فيها الوكالات الدولية ترتيب أوضاعها.

وبالتالي، فإن الظروف المواتية التي تتيح للمستجيبين المحليين أداء عملهم بأمان، بما في ذلك الحماية الجسدية، والدعم النفسي الاجتماعي، والموارد التشغيلية، وآليات تقاسم المخاطر، هي ليست اعتبارات ثانوية، بل متطلبات هيكلية لاستمرار العمل الإنساني.

حتى تظل الاستجابة الإنسانية مُجديةً في مستقبل قد يشهد فيه تمويل المساعدات الخارجية انخفاضاً أو إعادة هيكلة أو قيوداً سياسية، فيجب ألا يُنظر إلى واجب العناية على أنه أمر اختياري أو إضافي، بل كشرط لا غنى عنه لاستمرار العمل الإنساني بحد ذاته.

واجب الرعاية أمر أساسي، والسياق الحالي يؤكد ذلك أكثر. ويستجيب أي إطار عمل شامل لواجب العناية لهذه الحقيقة بشكل مباشر عن طريق تحديد الجهات التي تقوم بالعمل المنقذ للحياة ودمج الضمانات العملية والمادية والنفسية الاجتماعية والتشغيلية في تصميم ذلك العمل وتنفيذه. وبذلك، يمكّن مبدأ واجب العناية للجهات الفاعلة المحلية من العمل بأمان أكبر وبقدر أكبر من الاستقلالية، مع ضمان ألا يؤدي التكيف على مستوى المنظومة إلى مخاطر لا تخضع للرقابة تهدد من يتحملون العبء الأكبر.

ما هو واجب العناية؟

واجب العناية هو المسؤولية الأخلاقية والقانونية والتنظيمية المتمثلة في توقع المخاطر التي تهدد السلامة الجسدية والنفسية لمن يقومون بالعمل الإنساني، والحد منها، والتخفيف من آثارها، والاستجابة لها، وذلك عن طريق توفير الحماية المشتركة، والوصول العادل إلى الموارد، واتخاذ قرارات مستنيرة تستند إلى المبادئ الإنسانية وإلى مبدأ عدم الإضرار.

أسبقية الجهات الفاعلة المحلية والشراكات المسؤولة

يستند نهج واجب العناية الذي تتبعه منظمة اللاعنف لتعزيز السلام في المقام الأول إلى مبدأ «أسبقية الجهات الفاعلة المحلية». ويبرز هذا المبدأ قناعة أساسية مفادها أن الأشخاص والمجتمعات المتضررة من العنف ليسوا فقط أصحاب المصلحة الرئيسيين في الأنشطة الإنسانية وأنشطة بناء السلام، بل هم أيضاً الفاعلون الرئيسيون في الاستجابة. ولا يعفي الاعتراف بأسبقية الجهات الفاعلة المحلية الدول من التزاماتها؛ فهي التي تتحمل المسؤولية الرسمية عن حماية المدنيين بموجب القانون الدولي، بل يجسد الواقع العملي المتمثل في أن المجتمعات المحلية في العديد من السياقات هي أول من يستجيب للأزمات وتظل محورية في استدامة إجراءات الحماية.

لا تمثل أسبقية الجهات الفاعلة المحلية بالنسبة لمنظمة اللاعنف لتعزيز السلام مجرد التزام شكلي، بل هي أمر أساسي في تشكيل كيفية فهم المنظمة لدورها؛ فمنظمة اللاعنف لتعزيز السلام لا تسعى إلى استبدال الاستجابات المحلية أو توجيهها أو إدارتها، بل إلى دعمها عن طريق العمل الذي يدعم به المدنيون بعضهم والذي يهدف إلى تعزيز القدرات المحلية القائمة وتوسيع نطاقها. وعندما ترى منظمة اللاعنف لتعزيز السلام أن دورها لم يعد يضيف قيمة تتجاوز ما يمكن للجهات الفاعلة والمبادرات المحلية تحقيقه بمفردها، فإنها تسعى لتسليم المهام بالكامل والانسحاب، تاركةً وراءها قدرات محلية معززة وليس حالة من التبعية.

تنبثق الشراكات المسؤولة مباشرة من هذا الفهم؛ فالشراكات المسؤولة، بالنسبة لمنظمة اللاعنف لتعزيز السلام، لا تتحدد بالترتيبات التعاقدية أو أدوار التنفيذ، بل بكيفية توزيع السلطة وصنع القرار ومواجهة المخاطر في الممارسة العملية، وتعطي الأولوية للقيادة المحلية في تحديد الاحتياجات والقدرات وصياغة الاستجابات، وتبتنقل المخاطر إلى الجهات الفاعلة المحلية. وتهدف الشراكات المسؤولة إلى تمكين الجهات الفاعلة المحلية من تولي زمام القيادة بفعالية بالاعتماد على الدروس المستفادة والموارد المفيدة المستمدة من منظومة المساعدات الدولية وإعادة صياغتها، مع التخلص من الأعباء البيروقراطية غير الضرورية وديناميات السلطة غير المتكافئة.

يعني هذا، بشكل ملموس، دمج تدابير السلامة الجسدية والفنية والنفسية الاجتماعية والتشغيلية كمكونات أساسية في ترتيبات الشراكة، مدعومةً بآليات مساءلة واضحة لضمان التزام الجهات الفاعلة الدولية بهذه الالتزامات على أرض الواقع، كما تتطلب الشراكات المسؤولة المرافقة المستمرة بدلاً من التعاون القائم على المعاملات، مع إدراك أن الجهات الفاعلة المحلية تستمر في تحمل المخاطر والمسؤوليات لفترة طويلة تتجاوز دورات المشروعات الفردية.

وبالتالي، فإن الشراكة لا تعني جعل الجهات الفاعلة المحلية مجرد منفذين لبرامج محددة من الخارج، بل تهدف إلى تهيئة الظروف التي تمكّنهم من الاحتفاظ بدورهم القيادي وتحديد شروط تعاونهم مع الأنظمة الدولية. وضمن إطار العمل هذا، لا يُعد واجب العناية مجرد طموح أخلاقي مجرد، بل مجموعة من التدابير الملموسة التي تُفعّل هذا التوجه الجديد في الممارسة العملية. وبذلك، يمثل واجب العناية تحولاً متعمداً في كيفية تنظيم توزيع السلطة والمخاطر والمسؤولية في العمل الإنساني بالابتعاد عن النقل الضمني للمخاطر والتوجه نحو المسؤولية المشتركة والخاضعة للمساءلة.

ما العوامل التي تحقق شراكةً مسؤولة؟

- إدماج مواد السلامة والأمن الجسدي والفني كمكونات أساسية في اتفاقات الشراكة، فضلاً عن آليات المساءلة لضمان الوفاء بهذه الالتزامات
- التكامل والتعاون الحقيقيان بين الجهات الفاعلة الدولية والمحلية في البرامج والتدريبات المشتركة
- الانتقال من تصدير المخاطر إلى مشاركة الجهات الفاعلة الدولية والمؤسسات المانحة في مواجهتها.
- دمج المبادئ الإنسانية وتنفيذها من جانب جميع أطراف الشراكة
- دعم المستجيبين والشركاء المحليين على المدى الطويل

أوكرانيا: كيف شكَّلت الممارسة نموذج واجب العناية

وضعت منظمة اللاعنف لتعزيز السلام النهج الشامل لواجب العناية لديها بشكل كامل نتيجة للعمل الذي تقوم به في أوكرانيا منذ عام 2022. وفي الوقت الذي كانت تكافح فيه الجهات الفاعلة الدولية من أجل إرساء وجودها في الخطوط الأمامية أو الحفاظ عليه، أصبحت المنظمات غير الحكومية المحلية والتجمعات التطوعية والشبكات غير الرسمية أساس الاستجابة الإنسانية. وكانت هذه الجهات الفاعلة تعمل في بيئات شديدة الخطورة تتسم بالقصف والألغام والهجمات الصاروخية، ومؤخراً الهجمات الموجهة بواسطة المركبات المقاتلة المرتجلة المسيّرة من دون طيار (ICUAVs).

أبرزت التقييمات الأولية وجود خلل صارخ في التوازن، حيث كان المستجيبون المحليون يتحملون مخاطر تشغيلية بالغة دون أن يكونوا قد تلقوا تدريبات على الإسعافات الأولية، ودون أن تتوفر لهم معدات الحماية الشخصية أو التأمين أو الدعم النفسي الاجتماعي أو غير ذلك من أدوات الأمن التكيفية. وفي الوقت نفسه، غادرت العديد من الجهات الفاعلة الدولية في مجال العمل الإنساني المنطقة، وعندما عادت وجدت نفسها مقيدة بالبروتوكولات الأمنية وأطر إدارة المخاطر والمتطلبات الإدارية التي حدَّت من قدرتها على العمل في الخطوط الأمامية. وغالباً ما ركزت المناقشات المؤسسية على التغطية التأمينية والمسؤولية القانونية ومعايير الامتثال، وهي اعتبارات، رغم شرعيتها، تختلف هيكلياً عن حسابات الحياة والموت المباشرة التي يجريها المستجيبون المحليون يومياً.

على أرض الواقع، كان يعني ذلك توزيع عبء المخاطر بشكل غير متكافئ، مع تحمل المستجيبين المحليين للمخاطر لحظة بلحظة، غالباً دون أن يتوفر لهم الدعم أو الحماية الكافية أو يتقاسم أحد المسؤولية معهم. وبالنسبة للكثيرين، لم تكن المخاطر تشغيلية فحسب، بل وجودية أيضاً؛ فقد كانوا يستجيبون داخل مجتمعاتهم وبين أسرهم وفي أحيائهم، حيث كان القرب يعني أن النتيجة تهمهم بقدر أكبر. وفي حين أن الجهات الفاعلة الدولية قد واجهت أشكالاً خاصة بها من المخاطر المؤسسية، بما في ذلك عتبات المسؤولية والأمن التي شكَّلت قراراتها التشغيلية، فإن طبيعة هذه المخاطر واحتمالية حدوثها بشكل وشيك تختلفان من الناحية الهيكلية.

وبدلاً من اعتبار هذا الاختلاف في التعرض للمخاطر أمراً حتمياً، أعادت منظمة اللاعنف لتعزيز السلام صياغة الشراكة لترتكز على المسؤولية المشتركة. واستجابةً لذلك، وبالتعاون الوثيق مع المستجيبين المحليين، وضعت المنظمة تدريجياً نموذجاً لواجب العناية يعالج المخاطر من زوايا متعددة، بما في ذلك السلامة الجسدية، والعافية النفسية، والاستدامة التشغيلية، والاعتبارات القانونية والأخلاقية، مع دمج هذه التدابير في صميم العمل في الخطوط الأمامية بدءاً من التعامل معها كإضافات ثانوية.

وبدأ هذا التطور باتخاذ تدابير عملية مثل برامج إقراض معدات الحماية الشخصية، والإسعافات الأولية المعدلة لتناسب السياق، وتدريبات الإسعافات الأولية النفسية، والتأمين على المتطوعين، ومع تطور بيئة التهديدات، استخدام المركبات المصفحة وأجهزة تحليل الترددات لتوفير تدابير فعالة للتصدي للطائرات المسيّرة من دون طيار والحماية منها. وفي الوقت نفسه، أطلقت منظمة اللاعنف لتعزيز السلام بُعد الحماية النفسية الاجتماعية ووسعت نطاقه ضمن نهجها للحماية غير المسلحة للمدنيين، الذي أُضفي عليه الطابع الرسمي لاحقاً تحت اسم برنامج رعاية الأقران. وقد أدى ذلك إلى تحويل التركيز من الاستجابات السريرية الفردية إلى ممارسات العافية وتنظيم الإجهاد القائمة على الأقران والتي تقودها المجتمعات المحلية والتي تعزز المرونة الجماعية.

وبمرور الوقت، أدى هذا النهج المتكامل إلى إعادة تشكيل الممارسات الإنسانية في أوكرانيا بإثبات أن التوطين دون توفير الحماية أمر مشكوك فيه، إن لم يكن غير أخلاقي، لأنه ينقل مسؤولية تقديم المساعدة في حالات الطوارئ من الجهات الفاعلة الدولية إلى الجهات الفاعلة المحلية دون تدابير الحماية التي عادةً ما تصاحب مثل هذه المسؤوليات.

استجابةً لذلك، طورت منظمة اللاعنف لتعزيز السلام، بدعم من وزارة الخارجية والكمنولث والتنمية البريطانية والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، وأطلقت أول نموذج متكامل وفعال من نوعه لواجب العناية للمستجيبين الأوائل المحليين الذين يعملون في مناطق النزاع في أوكرانيا، حيث يجمع هذا النموذج بين الحماية الجسدية والسلامة الرقمية وآليات التأمين وأدوات الإنذار المبكر والضمانات القانونية والحماية النفسية الاجتماعية القائمة على الأقران ضمن إطار عمل متماسك. **وعلى حد علمنا، لا تزال النماذج المماثلة نادرة للغاية في السياقات الأخرى، هذا إن وُجِدت أصلاً**

وبعد عدة سنوات من التعلم التطبيقي، أصبحت منظمة اللاعنف لتعزيز السلام الآن في وضع لا يتيح لها تحسين هذا النهج بشكل أكبر فحسب، بل جعله متاحاً وقابلاً للتكيف من أجل الجهات الفاعلة والشركاء المحليين الذين يعملون في سياقات أخرى عالية المخاطر.

المكونات الأساسية لحزمة واجب العناية الشاملة التابعة لمنظمة اللاعنف لتعزيز السلام

يستند النهج الشامل لمنظمة اللاعنف لتعزيز السلام إلى فهم المخاطر والعافية عبر مستويات متعددة ومتداخلة تشمل الأفراد والفرق والمؤسسات والمجتمعات المحلية في الوقت نفسه؛ فوجود إطار عمل متكامل للحماية يجمع بين الاستجابة متعددة المستويات والرعاية الجماعية السياقية، إطار يعترف بأنه لا يوجد تدخل واحد كاف وأن الدعم الأكثر فعالية يتكيف مع الظروف المحددة التي يعمل فيها الناس، أمر ضروري.

وبهذا المعنى، فإن واجب العناية ليس قائمة مرجعية ثابتة أو حزمة واحدة تناسب الجميع، بل هو التزام مؤسسي، ووعد بتوقع المخاطر والتخفيف منها وتقاسمها مع من يقدمون الحماية ويقومون بالعمل الإنساني في الخطوط الأمامية. ومن الناحية العملية، يجب أن يظل هذا الالتزام حقيقياً ومرناً، بحيث يتغير مع تطور السياقات وتغير التهديدات ووضوح احتياجات الشركاء.

ولهذا، تُقدَّم المكونات الموضحة أدناه بطريقة معيارية، وليس كصيغة جامدة، بل كإطار عمل مرن يساعد على توضيح كيفية تطبيق واجب العناية في بيئات مختلفة. ولن تكون جميع العناصر ذات صلة في كل سياق، ولا ينبغي التعامل مع أي مكون على أنه ثابت. وبدلاً من ذلك، يمكن اختيار هذه اللبنات الأساسية المترابطة ودمجها وتكييفها مع مختلف السياقات تبعاً للتغيرات التي تطرأ على الواقع الميداني، مما يضمن أن يظل واجب العناية مستجيباً، ومرتكزاً على الناس، ومدفوعاً بالسياق، ومتأصلاً في التجارب الحياتية.

1. الحماية والسلامة الجسدية[1]

تشكل الحماية والسلامة الجسدية ركيزة أساسية لعمل منظمة اللاعنف لتعزيز السلام، بما في ذلك ضمن واجب العناية. والتعرض للأذى الجسدي واقعاً مستمراً وغير مقبول للجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي تعمل في مجال الاستجابة الأولى في سياقات العنف. ولا يمكن اعتبار ذلك أمراً طبيعياً أو التعامل معه على أنه تكلفة لا مفر منها للعمل في الخطوط الأمامية. ومع ذلك، في العديد من السياقات، لا يكون المستجيبون في الخطوط الأمامية ضحايا عرضيين للعنف، بل يتعرضون للأذى بشكل متعمد أو يكون تعرضهم للأذى متوقعاً بسبب قربهم من المجتمعات المحلية وطرق الإجلاء ومواقع النزاعات النشطة.

[1] تعمل منظمة اللاعنف لتعزيز السلام على الحد من مخاطر إساءة استخدام الأدوات المقدمة لتعزيز حماية المدنيين، بما في ذلك معدات الحماية الشخصية، وأجهزة تحليل الترددات، والمركبات المصفحة، بإجراء العناية الواجبة الشاملة قبل تسليم الأدوات وتوفير التدريب على المبادئ الإنسانية والاستخدام السليم، والتواصل المستمر مع الشركاء. وفي أوكرانيا، كانت حالات إساءة الاستخدام قليلة للغاية.

وطبيعة هذا الخطر آخذة في التغير أيضاً؛ ففي أوكرانيا والسودان وسياقات أخرى، أدى انتشار حرب الطائرات المسيّرة من دون طيار والنيران غير المباشرة والضربات الموجهة إلى تغيير جذري في ديناميات التهديدات، وأصبحت ممرات الإجلاء أطول وأكثر خطورة والهجمات أكثر تواتراً وأقل تمييزاً، وأصبحت تحتاج الجهات الفاعلة في الخطوط الأمامية إلى دعم تشغيلي وفني موسّع للتحرك بأمان. ولهذا، يعطي نهج واجب العناية المسؤول الأولوية للتدابير التي تقلل بفعالية من احتمالية وقوع الإصابات وشدتها، مع تعزيز التحليل الاستباقي للمخاطر واتخاذ القرارات المستنيرة في بيئات التهديد سريعة التغير.

معدات الحماية الشخصية

يشكل الوصول إلى معدات الحماية الشخصية الملائمة والمناسبة لجميع المقاسات عنصراً أساسياً في ضمان السلامة الجسدية للمستجيبين المدنيين في الخطوط الأمامية. ويوفر برنامج إقراض معدات الحماية الشخصية التابع لمنظمة اللاعنف لتعزيز السلام سترات واقية من الرصاص (بمقاسات قابلة للتعديل)، ودروعاً واقية من الرصاص أمامية وخلفية، ودروعاً واقية مرنة توفر حماية شاملة بزاوية 360 درجة ومقاومة للشظايا في مناطق العنق والجذع والفخذ، وخوذات واقية من الرصاص، بالإضافة إلى حقائب الإسعافات الأولية الفردية (IFAKs) للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني المحلية في المناطق عالية الخطورة. وهذه الأدوات الوقائية مخصصة حصراً للأنشطة الإنسانية المدنية وتُوفَّر مجاناً لفترات تشغيلية محددة، مع إمكانية تمديد استخدامها حسب الحاجة والالتزام بالمبادئ الإنسانية والقانون الدولي الإنساني.

يقر نهج منظمة اللاعنف لتعزيز السلام بضرورة أن تكون معدات الحماية الشخصية متاحة وسهلة الاستخدام ومتوافقة مع الظروف الفعلية لمن يرتديها، بما في ذلك النساء والمستجيبين الأكبر سناً والمتطوعين الذين يعملون لفترات طويلة في ظروف صعبة. وبتنظيم توفير معدات الحماية الشخصية عن طريق برامج الإقراض بدلاً من التخصيص الدائم لها، يمكن توزيع المعدات بمرونة بين الفرق وأنشطة الخطوط الأمامية تبعاً لتغير المخاطر. وتضمن التدريبات المصاحبة استخدام معدات الحماية الشخصية بشكل صحيح وفهمها على أنها عنصر واحد ضمن إطار عمل أوسع لإدارة المخاطر، مما يقلل من احتمالية وقوع الإصابات وشدتها دون إعطاء شعور زائف بالحصانة.

أجهزة تحليل الترددات

افي العديد من بيئات النزاع، أدى الاستخدام المتزايد للطائرات المسيّرة من دون طيار وغيرها من تقنيات الاستشعار عن بُعد إلى تغيير كبير في ديناميات المخاطر التي يتعرض لها المدنيون والمستجيبون الأوائل. أما بالنسبة للجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي تعمل بالقرب من الخطوط الأمامية أو تتحرك عبر المناطق المتنازع عليها، يمكن أن يشير وجود الطائرات المسيّرة من دون طيار إلى ارتفاع مخاطر التعرض للمراقبة أو الاستهداف أو الهجوم الوشيك. وفي نهج واجب العناية الذي تتبعه منظمة اللاعنف لتعزيز السلام، تُستخدَم أجهزة تحليل الترددات لتعزيز الوعي بالظروف في البيئات التي توجد بها تهديدات جوية.

أجهزة تحليل الترددات هي أجهزة لا تصدر إشارات، تكتشف أنشطة إشارات معينة مرتبطة بالطائرات المسيّرة من دون طيار القريبة دون أن ترسل إشارات أو تتسبب في تشويش أو تلفت الانتباه إلى المستخدمين. ويتيح ذلك للمستجيبين الأوائل والجهات الفاعلة المعنية بحماية المجتمعات المحلية الحصول على مؤشرات مبكرة بشأن الأنشطة الجوية المحتملة ويساعد على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الحركة والتوقيت والتعرض للخطر، بما في ذلك قرارات إيقاف الأنشطة مؤقتاً، أو تعديل المسارات، أو البحث عن ملاذ، أو الانسحاب.

يصاحب إقراض أجهزة تحليل الترددات تدريبات ملائمة للسياق على الاستخدام السليم لهذه الأجهزة، والقيود المفروضة على استخدامها، ودمجها في بروتوكولات السلامة الأوسع نطاقاً. وتركز التدريبات على تفسير التنبيهات، وربط المعلومات بنقاط اتخاذ القرار المتفق عليها مسبقاً، وتعزيز السلوك الواعي بالمخاطر بدلاً من تشجيع التعرض المستمر للمخاطر. وتعمل أجهزة تحليل الترددات والتدريبات المرتبطة بها، والمدمجة ضمن البروتوكولات الأمنية وأطر عمل التنسيق الأوسع نطاقاً، على تعزيز القدرات الفردية والجماعية لتقييم المخاطر والحد من الضرر أثناء قيام الجهات الفاعلة المحلية بأعمال إنقاذ الأرواح والحفاظ على الكرامة.

تدريبات الإسعافات الأولية للشركاء.
إزيوم، أوكرانيا، مارس/آذار 2023.
تصوير: كريستينا بريكسايتيتي

المركبات المصفحة

في بيئات النزاع شديدة التوتر، غالباً ما يكون التنقل الآمن هو الإجراء الوقائي الأكثر أهمية المتاح للمستجيبين في الخطوط الأمامية. وفي حين أن معدات الحماية الشخصية وأدوات الإنذار المبكر تقلل من خطر التعرض للمخاطر، فإن المركبات المصفحة تغير بشكل جذري فرص النجاة في السياقات التي تتسم بالقصف، والألغام، والهجمات الصاروخية، وبشكل متزايد المراقبة والهجمات بالطائرات المسيّرة من دون طيار.

في أوكرانيا، أظهرت الحوادث المتكررة أن المركبات التي تفتقر إلى الحماية من المقذوفات يمكن أن تتعرض للتدمير جراء هجمات الطائرات المسيّرة من دون طيار أو الذخائر، مما يؤدي إلى إصابات خطيرة أو الوفاة. وعلى النقيض من ذلك، تحمّلت المركبات المصفحة قوة الانفجارات ومكّنت الإجلاء الآمن أثناء إطلاق النار. حتى عندما توفر أجهزة تحليل الترددات إنذاراً مسبقاً بالتهديدات الجوية، لا يزال يتعين على المستجيبين التحرك أو الانسحاب أو البحث عن ملاذ. ومن ناحية أخرى، تزيد المركبات المصفحة بشكل كبير من فرصة النجاة في حالة التعرض للهجوم.

تدعم منظمة اللاعنف لتعزيز السلام فرق المتطوعين المحلية والمستجيبين في الخطوط الأمامية لشراء المركبات المصفحة عن طريق المنح الفرعية، مما يجعل المنظمة واحدة من أوائل المنظمات الدولية التي تفاوضت على مثل هذه الترتيبات لأدوات الإجلاء المملوكة محلياً والتي تُدار بشكل تشاركي مع الجهات المحلية ونظمتها. وبمجرد شراء المركبات، تصبح أصولاً مملوكة للمنظمة الشريكة. ويتحمل الشركاء مسؤولية الصيانة والامتثال، في حين توفر منظمة اللاعنف لتعزيز السلام المرافقة والدعم لبناء القدرات اللازمة لإدارة هذه المسؤوليات على نحو مستدام.

وفي السياقات التي يقتصر فيها الوصول إلى المركبات المصفحة عادةً على المنظمات الدولية، يتيح هذا النموذج التنقل الآمن لمن يقومون بالعمل في الخطوط الأمامية. وبالتالي، لا تُعامَل المركبات المصفحة على أنها أصول ترمز إلى المكانة أو رموز للقوافل، بل باعتبارها بنية تحتية وقائية أساسية تمكّن المستجيبين المحليين من مواصلة العمل المنقذ للأرواح مع تقليل التعرض للأذى بشكل كبير.

تدريبات الاستجابة في حالات الطوارئ

نظراً لارتفاع احتمالية التعرض للإصابات في بيئات النزاع، تشكّل تدريبات الإسعافات الأولية الملائمة للسياق، والاستجابة للصدمات النفسية الحادة، والإجلاء، وغيرها من تدريبات الاستجابة للطوارئ مكوناً أساسياً من مكونات الحماية الجسدية. وتقدم منظمة اللاعنف لتعزيز السلام مجموعة متنوعة من التدريبات لتزويد المستجيبين بالمهارات العملية التي يمكن تطبيقها تحت الضغط، بما في ذلك تدريب الإسعافات الأولية، وتدريب الإسعافات الأولية النفسية، والاستجابة للصدمات النفسية الحادة، والإجلاء، وورشات العمل الخاصة بالتأهب. وهذه التدريبات مصممة لتزويد المستجيبين بالمهارات العملية التي يمكن تطبيقها تحت الضغط، بما في ذلك رعاية أنفسهم وأقرانهم والمدنيين المتضررين. وتساعد الجلسات التنشيطية على التصدي لظاهرة تطبيع المخاطر التي غالباً ما تظهر في الأزمات الممتدة، مما يعزز الممارسات الآمنة ويحافظ على الجاهزية التشغيلية على المدى الطويل. وبدمج هذه القدرات في الفرق المحلية، يعزز واجب العناية سلامة المستجيبين والقدرة الوقائية الشاملة للمجتمعات المحلية.

تتبع منظمة اللاعنف لتعزيز السلام مبدأ ثابتاً في جميع مكونات الحماية الجسدية الثلاثة (معدات الحماية الشخصية، وأجهزة تحليل الترددات، والمركبات المصفحة) وهو أن التدريب يسبق توفير المعدات. ويكمل المشاركون التدريبات ذات الصلة قبل استلام معدات أو أدوات الحماية لضمان استخدامها بطريقة آمنة وصحيحة وضمن أطر المخاطر المناسبة. وعندما يكون ذلك ممكناً، يُجرى التدريب باستخدام المواد والمعدات المحددة التي سيستخدمها المشاركون لاحقاً لاكتساب المهارات اللازمة فيما يتعلق بالأدوات المتاحة.

السلامة والأمن الرقميان

تتجاوز الحماية بشكل متزايد حدود البيئة المادية؛ ففي العديد من السياقات، تشكل المراقبة الرقمية واعتراض البيانات والمضايقات عبر الإنترنت وإساءة استخدام المعلومات الشخصية أو التشغيلية مخاطر كبيرة تهدد المستجيبين الأوائل والجهات الفاعلة المجتمعية، لا سيما عندما يكون الحيز المدني مقيداً، أو عندما يخضع العمل الإنساني وأعمال الحماية للمراقبة أو التجريم. وهذه المخاطر ملموسة ومتنوعة؛ فقد تراقب الجهات الحكومية وغير الحكومية الهواتف أو تتبع المواقع أو تراقب النشاط على وسائل التواصل الاجتماعي، في حين تشكّل مصادرة الأجهزة عند نقاط التفتيش تهديداً واضحاً وشائعاً. لا يختبر الجميع التهديدات الرقمية بالقدر ذاته؛ فالنساء، على سبيل المثال، غالباً ما يتعرضن للاستهداف عن المضايقات الإلكترونية المنسقة، وحملات التشهير، أو التهديدات ذات الطابع الجنسي التي تهدف إلى تقويض مصداقيتهن وتثبيط مشاركتهن في العمل الإنساني والتنموي وبناء السلام.

يتضمن النهج الشامل لواجب العناية توفير الدعم للسلامة الرقمية إلى جانب الحماية الجسدية. ويشمل ذلك توفير التدريب على الأمن الرقمي لتعزيز المعرفة الرقمية والوعي بالمخاطر، بحيث يفهم المستجيبون كيف يمكن للممارسات الرقمية اليومية أن تولّد نقاط ضعف، فضلاً عن تشجيع اتباع الممارسات الرقمية السليمة، مثل ممارسات الاتصال الآمن، وأمن الأجهزة، وتقليل البيانات، والتعامل المسؤول مع المعلومات الحساسة. ويمكن أن تقلل الممارسات الوقائية البسيطة بشكل كبير من التعرض للمخاطر، على سبيل المثال، الاحتفاظ بالمعلومات الضرورية فقط على الأجهزة واستخدام تدفقات عمل آمنة للتحميل لإزالة البيانات الحساسة قبل دخول المناطق عالية المخاطر. وفي بعض السياقات، توفر منظمة اللاعنف لتعزيز السلام أيضاً أجهزة اتصال وشرائح اتصال للهواتف المحمولة وشواحن متنقلة في الأماكن التي لا يمكن الاعتماد فيها على وجود اتصال ومعدات موثوقة.

قد يشمل واجب العناية أيضاً، عندما يكون ذلك مناسباً وممكناً في سياقه، توفير الوصول إلى حزمة الممارسات الرقمية الآمنة التي تتكون من أدوات مثل الشبكات الخصوصية الافتراضية (VPNs) لتشفير حركة الإنترنت، ومنصات الاتصال المشفرة، وبرامج إدارة كلمات المرور، والتخزين السحابي الآمن للمعلومات الحساسة. وهذا النهج مبني على الدراية ويراعي الواقع المحلي، حيث يعتمد العديد من المستجيبين على هواتف ذكية قديمة أو أجهزة مشتركة أو اتصال محدود بالإنترنت، مما يعطي الأولوية للممارسات الفعالة في البيئات ذات النطاق الترددي منخفض باستخدام أجهزة بسيطة.

أخيراً، يمتد نطاق واجب العناية ليشمل بُعد الاستجابة للحوادث الرقمية. ويشمل ذلك إرشادات حول الإجراءات التي يمكن للجهات الفاعلة المحلية اتخاذها في حالة تعرض الحسابات للاختراق، مثل الجهات التي يمكنها اللجوء إليها للحصول على الدعم الفني، وكيفية بدء عملية استعادة الحساب، وكيفية احتواء الاختراق، وهو عنصر مهم في الحماية الرقمية ولكن غالباً ما يتعرض للتجاهل.

2. الحماية النفسية الاجتماعية ودعم الأقران

يتمثل الجانب الآخر للحماية الجسدية في العافية النفسية الاجتماعية للجهات الفاعلة المحلية والوطنية المشاركة في أعمال الاستجابة الأولى. ويجب أن يشمل نهج واجب العناية الذي يركز على الناس الاهتمام بالعافية الكاملة للأفراد، وبالتالي ليس معالجة الجانب الجسدي فحسب، ولكن أيضاً الجوانب النفسية والعاطفية والاجتماعية. وإدراكاً للترابط بين هذه الجوانب، وكيفية تجليها، وفهماً لأهمية شعور المستجيبين الأوائل بالأمان الجسدي والنفسي الاجتماعي لمواصلة عملهم بشكل مستدام، تُعالَج هذه الجوانب من خلال المبادرات التالية:

برنامج رعاية الأقران

يعي برنامج رعاية الأقران أن المجتمعات المتضررة من النزاعات غالباً ما تعتمد بالفعل على هياكل الدعم مثل شبكات دعم الأسر، ومجموعات الأقران، والممارسات الدينية، وقادة المجتمع المحلي، وإستراتيجيات التكيف الجماعية. وقد صُمم هذا البرنامج خصيصاً بحيث يبني على هذه الآليات القائمة عن طريق استحداث أدوات منظمة وسهلة الاستخدام لتنظيم الإجهاد، وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي، وتوفير الرعاية المتبادلة التي يمكن دمجها في الأعمال اليومية المتعلقة بالحماية والاستجابة الأولية.

يركز برنامج رعاية الأقران على نُهُج التواصل بين الأقران وإعادة توزيع المهام، وهي نُهُج مناسبة لغير المتخصصين وقابلة للتكيف مع السياقات الثقافية والاجتماعية المختلفة، بدلاً من اعتبار العافية تدخلاً سريرياً أو يقوده متخصصون. وقد استخدمت مؤسسات الصحة العامة والصحة النفسية العالمية هذه الإستراتيجيات وأوصت بها، ليس فقط من أجل تحسين الوصول إلى الرعاية، بل أيضاً للاستفادة من الخبرات المشتركة، وتعزيز الثقة، والحد من الوصم والعزلة، وحث المجتمعات المحلية على المشاركة الفعالة وقيادة المبادرات المتعلقة بعافيتها.

يُزوَّد المشاركون بمهارات عملية في الإسعافات الأولية النفسية، والتثقيف النفسي، وإدارة الإجهاد والأعراض الجسدية، وممارسات التنظيم العصبي، وتقنيات التدخل المبكر القائمة على الأدلة (مثل إزالة الحساسية وإعادة المعالجة باستثارة حركة العين (EMDR) والعلاجات النفسية الحسية الحركية من بين الأساليب العلاجية الأخرى الموصى بها في السياقات الإنسانية) تهدف إلى معالجة الإجهاد الحاد والحديث الناجم عن الصدمات العصبية. ويتلقى الأقران المدربون إشرافاً شاملاً ومنهجياً لتنفيذ تدخلات منخفضة الكثافة (موجزة ومنظمة)، مع التركيز على المهارات العملية لعلاج أعراض الحالات النفسية الخفيفة إلى المتوسطة بدلاً من استكشاف ذكريات الماضي الصادمة. وأخيراً، تهدف هذه الممارسات إلى تعزيز الاستماع المتبادل وإستراتيجيات التكيف الحالية، وتحسين القدرة الجماعية على حل المشكلات والمرونة، والحد من تراكم الإجهاد والإنهاك بمرور الوقت، دون الاستغناء عن الأساليب المجتمعية لدعم العافية.

تتمثل إحدى السمات الرئيسية لبرنامج رعاية الأقران في تركيزه على التكامل بدلاً من النُظُم المتوازية؛ حيث يدعم البرنامج تأسيس مجموعات الممارسين الأقران ودوائر الأقران التي تعمل ضمن آليات الحماية المجتمعية القائمة ومجموعات المتطوعين والمنظمات الشريكة وبالتنسيق معها. ويتيح هذا دمج الحماية والدعم النفسي الاجتماعي في الهياكل والعلاقات القائمة، ما يعزز الثقة وإمكانية الوصول والاستمرارية. وبذلك، يعزز برنامج رعاية الأقران نظام الحماية الشامل بضمان معالجة العافية النفسية الاجتماعية كجزء من أنشطة الاستجابة الأولى والحماية المستمرة، مما يساهم في الحفاظ على قدرة الأفراد والمجموعات على القيام بأعمال إنقاذ الأرواح والحفاظ على الكرامة على المدى الطويل.

صُمم برنامج رعاية الأقران خصيصاً ليعمل على المستويين الداخلي والخارجي كجزء من نهج واجب العناية الذي تتبعه منظمة اللاعنف لتعزيز السلام؛ فعلى المستوى الداخلي يدعم البرنامج فرق المنظمة عن طريق ممارسات منتظمة لإدارة الإجهاد والتأمل قائمة على الأقران، مما يساعد في التخفيف من حدة الإجهاد التراكمي ودعم عمل الفرق في بيئات عالية الضغوط. وعلى الصعيد الخارجي، يمكّن البرنامج المستجيبين الأوائل، بما في ذلك فرق الحماية المجتمعية والمتطوعين والشركاء المحليين، من تعزيز عافيتهم النفسية الاجتماعية ليتمكنوا من مواصلة تنفيذ أعمال إنقاذ الأرواح والحفاظ على الكرامة على المدى الطويل. وفي الوقت نفسه، يزود البرنامج هذه الجهات الفاعلة بمهارات عملية قائمة على الأقران لتقديم الدعم للآخرين داخل مجتمعاتهم المحلية، مما يؤدي إلى توسيع نطاق الأثر الوقائي ليتجاوز المستجيبين الأفراد ودمج الرعاية النفسية الاجتماعية في جهود الحماية التي تقودها المجتمعات المحلية وجهود المستجيبين الأوائل.

مراكز التنسيق والتخطيط

توفر مساحات ومراكز التنسيق فرصاً للجهات الفاعلة المحلية وفرق منظمة اللاعنف لتعزيز السلام لتحليل المخاطر المتغيرة بشكل مشترك، وتبادل المعلومات، والمشاركة في التخطيط للسيناريوهات. والأهم من ذلك، أن تُجرى مناقشات التنسيق والتخطيط هذه باللغات

شركاء منظمة اللاعنف لتعزيز السلام والمتطوعون بها يدمجون إزالة الحساسية وإعادة المعالجة باستثارة حركة العين (EMDR) في الاجتماعات المليئة بالانفعالات والمشاعر القوية. خيرسون، أوكرانيا، فبراير/شباط 2025.
تصوير: د. صوفيا بتشيروك

االمحلية، كلما أمكن ذلك، مما يضمن إمكانية الوصول والشمول والمشاركة الكاملة للمستجيبين في الخطوط الأمامية. وهي تدعم اتخاذ القرارات الاستباقية، وتساعد في تجنب التكرار أو الممارسات غير الآمنة، وتعزز القدرة الجماعية على التكيف مع تغير الظروف. وتعزز منظمة اللاعنف لتعزيز السلام ثقافة المسؤولية المشتركة والتعلم والدعم المتبادل التي تدعم جهود الاستجابة الأولى والحماية المستدامة بدمج مساحات التنسيق والتخطيط ضمن واجب العناية.

ترتبط هذه المراكز أيضاً ارتباطاً مباشراً ببرنامج رعاية الأقران، حيث توفر المساحة المادية التي تُقدَّم من خلالها خدمات دعم رعاية الأقران وحيث يمكن لأخصائيي الصحة النفسية المحليين التفاعل بشكل مباشر ومنتظم مع المستجيبين الأوائل في بيئة غير رسمية وغير سريرية. وقد أثبتت التجربة في أوكرانيا أن الإحالات الرسمية إلى خدمات الرعاية النفسية الاجتماعية أو خدمات الصحة النفسية لم تؤد بحد ذاتها إلى إقبال منتظم على هذه الخدمات. ومع هذا، في الحالات التي تكررت فيها ممارسات وتفاعلات الأقران غير الرسمية بين المستجيبين الأوائل وأخصائيي الصحة النفسية ضمن مساحات التنسيق المشتركة، تراجعت الوصمة الاجتماعية وزادت الثقة وارتفعت معدلات الإقبال على خدمات الدعم النفسي الأكثر تنظيماً بشكل ملحوظ. ولهذا، تقلل المراكز من الحواجز التي تحول دون الوصول إلى الخدمات عن طريق جعل التفاعل أمراً عادياً، وزيادة الإحساس بالألفة، وإنشاء نقاط اتصال متعددة بدلاً من الاعتماد على الإحالات التي تحدث لمرة واحدة.

3. التأمين والعناية الواجبة والضمانات القانونية

التأمين والضمانات القانونية مكوّن بالغ الأهمية، من مكوّنات واجب العناية بالنسبة للجهات الفاعلة المحلية والوطنية المشاركة في أعمال الاستجابة الأولى في سياقات العنف، ولكنه مع ذلك غالباً ما يتعرض للتجاهل. وفي حين أن الموظفين الدوليين يحظون عادةً بتغطية تأمينية وبأطر قانونية شاملة، فإن المستجيبين المحليين غالباً ما يعملون دون حماية مماثلة. ويسعى نهج واجب العناية إلى تضييق فجوة الحماية هذه بضمان عدم ترك من يقومون بالعمل في الخطوط الأمامية يتحملون عواقب الإصابات أو الأضرار أو التعرض لمخاطر المساءلة القانونية وحدهم.

التغطية التأمينية

يشكل توفير التأمين ضد الحوادث والإصابات، والتأمين على الحياة حيثما أمكن ذلك، للمتطوعين وفرق الحماية المجتمعية والشركاء المحليين المشاركين في الأنشطة عالية المخاطر عنصراً أساسياً في هذا النهج. وتقر التغطية التأمينية بحقيقة أن الضرر قد يحدث رغم اتخاذ التدابير الوقائية وتوفر مستوى أساسياً من الحماية المالية والكرامة للمستجيبين وأسرهم في حالة الإصابة أو الوفاة. ويجب وضع ترتيبات التأمين مع أخذ السياقات المحلية بعين الاعتبار، بما في ذلك إمكانية الوصول، ووضوح نطاق التغطية، والجدوى الإدارية للمتطوعين والجهات الفاعلة غير الرسمية.

في الواقع العملي، تواجه العديد من الجهات الفاعلة المحلية والمجتمعية عقبات كبيرة تحول دون وصولها إلى التأمين بشكل مستقل، بما في ذلك التكلفة وشروط الأهلية والإجراءات الإدارية المعقدة. وكجزء من نهج واجب العناية، تسعى منظمة اللاعنف لتعزيز السلام إلى تحديد وتيسير حلول تأمينية تقلل من هذه الأعباء على الجهات الفاعلة المحلية، بدلاً من نقل المسؤولية الإدارية إليها. وقد أثبتت التجربة في أوكرانيا أنه دون هذا التيسير، لن يتمكن العديد من المتطوعين من الوصول إلى التغطية التأمينية أو الدعم النفسي المرتبط بها. ويشمل ذلك استكشاف نماذج التغطية المعدلة، والتواصل مع الجهات المانحة وشركات التأمين حيثما أمكن ذلك، للمساعدة في تحسين وصول المستجيبين المحليين إلى التأمين المناسب على المدى الطويل.

على حد علمنا، لا يوجد سوى عدد قليل جداً، إن وُجِد، من النماذج التشغيلية المماثلة على الصعيد العالمي تيسّر فيه منظمة دولية بشكل منهجي توفير تغطية تأمينية ضد الحوادث وتأمين على الحياة للمتطوعين المحليين المستقلين الذين يعملون في بيئات عالية المخاطر.

العناية الواجبة

يتطلب واجب العناية أيضاً إيلاء الاهتمام للأعباء الإدارية وأعباء الامتثال الملقاة على عاتق الشركاء المحليين؛ إذ يمكن أن تفرض متطلبات العناية الواجبة والإبلاغ والامتثال الموحدة، التي غالباً ما تكون مصممة للمنظمات الدولية الكبيرة، ضغوطاً كبيرة على الجهات الفاعلة الصغيرة التي تعمل في الخطوط الأمامية. وتستهلك هذه الإجراءات الوقت والقدرات التنظيمية المحدودة التي كان من الممكن توجيهها نحو العمل المنقذ للأرواح، كما أنها تتسبب في بعض الحالات في عوائق تستبعد المنظمات المحلية تماماً من الوصول إلى التمويل.

تخفف منظمة اللاعنف لتعزيز السلام من هذه المخاطر، كجزء من نهج واجب العناية، عن طريق توفير التوجيه والمرافقة للشركاء الذين يتعاملون مع نُظُم الامتثال الخاصة بالجهات المانحة ودعمهم في تلبية متطلبات الإبلاغ دون تكرار الأعباء البيروقراطية غير الضرورية. في أوكرانيا، على سبيل المثال، دعمت منظمة اللاعنف لتعزيز السلام الشركاء المحليين المشاركين في عمليات الاعتماد المرتبطة بمصادر التمويل الخيرية والمؤسسية، مما ساعد على ضمان ألا تصبح متطلبات الامتثال حاجزاً يحول دون استمرار جهود حماية المتطوعين الذين يعملون في الخطوط الأمامية. وبالاعتراف بأن العبء الإداري الزائد يمثل شكلاً من أشكال المخاطر الهيكلية، فإن واجب العناية يتجاوز نطاق السلامة الجسدية والنفسية الاجتماعية ليشمل الاستدامة التنظيمية والوصول العادل إلى الموارد.

الصون والوعي القانوني

تشكل الضمانات القانونية والأخلاقية ركيزة مكملة من ركائز واجب العناية. ويساعد التدريب على الصون والمبادئ الإنسانية والقانون الدولي الإنساني على الحد من مخاطر تعرض السكان المتضررين للأذى. وبالنسبة للجهات الفاعلة المحلية التي تعمل في بيئات مسيسة للغاية أو يبلغ عليها الطابع الأمني بشكل كبير، فإن فهم الدور الوقائي للمبادئ الإنسانية يمكن أن يكون أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على الصفة المدنية والشرعية والقبول. على سبيل المثال، في أوكرانيا، لم يكن العديد من المستجيبين المحليين نشطين في مجال العمل الإنساني قبل الغزو الشامل الذي حدث عام 2022. وبالتالي، كانت التدريبات على المبادئ الإنسانية عاملاً أساسياً لدعم اتخاذ قرارات أكثر أماناً في المواقف المعقدة التي تتقاطع فيها الاعتبارات القانونية والأخلاقية والتشغيلية.

تدعم منظمة اللاعنف لتعزيز السلام، كجزء من نهج واجب العناية، شركاءها في استكشاف الشراكات، وعند الاقتضاء، إقامتها مع المنظمات التي تقدم المساعدة القانونية المتخصصة للعاملين في المجال الإنساني، مثل منظمات المساعدة القانونية التي تتمتع بخبرة في الدفاع عن الجهات الفاعلة مجال العمل الإنساني والمدني. وهذا أمر بالغ الأهمية لأن المستجيبين المحليين قد يواجهون التحقيق أو الاحتجاز أو تجميد الأصول أو العقوبات الإدارية نتيجة لعملهم. وبتيسير الحصول على المشورة القانونية والتمثيل القانوني، تساعد منظمة اللاعنف لتعزيز السلام في الحد من التعرض للمخاطر القانونية وتضمن عدم ترك الجهات الفاعلة المحلية لتتعامل بمفردها في البيئات القانونية المعقدة والتي قد تكون عدائية.

4. الاستدامة التشغيلية

تشكّل الاستدامة التشغيلية بُعداً أساسياً من أبعاد واجب العناية، ولكنها غالباً ما تتعرض للتجاهل. وبالنسبة للجهات الفاعلة المحلية والوطنية المشاركة في أعمال الاستجابة الأولى الحالية، لا تعتمد القدرة على العمل بأمان وباستمرارية على المدى الطويل على تدابير الحماية الفردية فحسب، بل أيضاً على موثوقية الدعم التشغيلي الأساسي. ودون الاهتمام بهذه الأسس العملية، فإن جهود الحماية قد تصبح متقطعة أو غير آمنة أو غير مستدامة.

دعم النقل والوقود

يشكل النقل الآمن والموثوق جزءاً لا يتجزأ من عمل المستجيبين الأوائل، بما في ذلك تمكين الإجلاء والمرافقة وتقديم المساعدة والوصول إلى المجتمعات المتضررة. وفي العديد من السياقات، تعتمد الجهات الفاعلة المحلية على المركبات الشخصية أو ترتيبات النقل غير الرسمية أو العمل غير مدفوع الأجر للقيام بهذه المهام. ويُقر الاعتراف بدعم النقل والوقود كجزء من واجب العناية بالمخاطر المرتبطة بالتنقلات غير الآمنة، وتعطل المركبات، والتنقلات الطارئة في البيئات غير الآمنة. ويساعد توفير الدعم للوقود وصيانة المركبات وتخطيط النقل الآمن في الحد من التعرض للأذى، مع تمكين المستجيبين من أداء عملهم بفعالية أكبر.

صيانة المعدات واستبدالها

يتطلب واجب العناية الاهتمام بدورة الحياة الكاملة للمعدات الوقائية والفنية؛ فجودة معدات الحماية الشخصية وأدوات الإنذار المبكر وأجهزة الاتصال وغيرها من المعدات المتعلقة بالسلامة تقل بمرور الوقت، لا سيما في بيئات العمل القاسية. لذلك، فإن التخطيط لأعمال الصيانة والإصلاح والاستبدال أمر ضروري لمنع التدهور التدريجي للحماية. وقد يؤدي التعامل مع توفير المعدات كشيء يحدث لمرة واحدة إلى خلق شعور زائف بالأمان وإلقاء عبء المخاطر مرة أخرى على عاتق المستجيبين عندما تتعطل الأدوات أو تصبح غير صالحة للاستخدام.

تكييف واجب العناية حسب السياقات المختلفة

في حين أن نهج واجب العناية الذي تتبناه منظمة اللاعنف لتعزيز السلام قد تبلور بشكل أوضح من خلال الخبرة المكتسبة في بيئات النزاعات الشديدة مثل أوكرانيا، فإن المبادئ التي تقوم عليها هذه الحزمة قابلة للتطبيق في بيئات تشغيلية متنوعة. وفي أوكرانيا، لم تكن الشمولية التي اتسم بها هذا النموذج أمراً عارضاً، بل أصبحت ممكنة بفضل المشاركة التشغيلية المستمرة، والمناصرة المتعمدة، والمشاركة الإستراتيجية للجهات المانحة، مما ضمن توفير الحيز السياسي والسياساتي والمالي للاستثمار في حماية المستجيبين المحليين.

عملت منظمة اللاعنف لتعزيز السلام بنشاط لإقناع الشركاء الدوليين والجهات المانحة والجهات الفاعلة المعنية بالتنسيق بأن حماية المستجيبين المحليين ليست بنداً اختيارياً في الميزانية، بل هي شرط أساسي من شروط الاستجابة الإنسانية المسؤولة. وقد تطلب التمويل المبكر لبعض عناصر الحزمة مشاركة مستمرة، ولكن بمرور الوقت بدأ صناع القرار الرئيسيون يدركون ضرورة اتباع هذا النهج. ومنذ ذلك الحين، موّلت جهات مانحة ثنائية رئيسية نموذج واجب الرعاية في أوكرانيا، وهو الآن معترف به كمكون مشروع وضروري للاستجابة في الخطوط الأمامية، مما يدل على أن الحماية الشاملة للجهات الفاعلة المحلية أمر ممكن وقابل للتمويل.

وفي سياقات أخرى، قد تكون البيئة المواتية أكثر تقييداً. ومع ذلك، تُظهر تجربة أوكرانيا أنه من الممكن إثبات الجدوى السياسية والمالية لاتخاذ تدابير واجب العناية المتكاملة، وأن فعل ذلك يعزز الفعالية التشغيلية ولا ينتقص منها. ولذلك، فإن التكيف في مختلف السياقات لا يتطلب المعايرة الفنية لأنماط التهديدات والواقع المحلي فحسب، بل يتطلب أيضاً المشاركة الاستباقية مع صناع القرار والجهات المانحة الرئيسية لضمان حصول المستجيبين المحليين على وسائل الحماية الأساسية ذاتها كممارسة قياسية.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

أدت دوائر التصعيد والإجلاء المتكررة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تغيير جذري في هوية الأشخاص المعرضين للمخاطر. وخلال أزمة عام 2025، انسحبت معظم الجهات الفاعلة الدولية من مناطق الخطوط الأمامية في اللحظة التي بلغت فيها المخاطر التي تهدد الحماية ذروتها. وظلت المنظمات غير الحكومية المحلية ومجموعات الحماية المجتمعية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني تتحمل التعرض المتزايد لمخاطر العنف في ظل محدودية الضمانات أو المسؤولية المشتركة.

ومنذ ذلك الحين، غالباً ما كان يعني مصطلح «التوطين» تفويض الحضور في الخطوط الأمامية إلى الجهات الفاعلة المحلية وبقيت سلطة صنع القرار وعتبات المخاطر مركزة في أماكن أخرى. وقد أدى هذا إلى تزايد التفاوت في المسؤوليات؛ فمن المتوقع أن يضطلع المستجيبون المحليون بالتفاوض على الوصول، وإدارة الضغوط التي تمارسها عليهم الجهات المسلحة وسلطات الأمر الواقع، والحفاظ على الرؤية دون الحواجز المؤسسية المتاحة للمنظمات الدولية.

ترحيل المخاطر هذا شيء ملموس، حيث يُثنى الشركاء المحليون عن التعامل الرسمي مع سلطات الأمر الواقع لأسباب تتعلق بالسلامة، ومع ذلك يُطلب منهم في كثير من الأحيان تقديم وثائق موقعة من تلك السلطات نفسها لتلبية متطلبات الجهات المانحة أو المنظمات غير الحكومية الدولية. وفي المناطق المتنازع عليها، يمكن أن تصبح هذه الأوراق أداة للمراقبة والإكراه. وبالتالي، يتطلب اتباع نهج فعال لواجب العناية إجراء تحليل مشترك للمخاطر وتكييف ممارسات الامتثال، بدلاً من إعادة إنتاج النُظُم التي تزيد من التعرض للمخاطر.

الضغوط النفسية الاجتماعية شديدة؛ فالعديد من المستجيبين أنفسهم نازحون أو متضررون بشكل مباشر من العنف، في حين أن مسألة العافية لا تزال غائبة إلى حد كبير عن تصميم الشراكات. والمخاطر الرقمية كبيرة أيضاً. وفي بيئة تشكلها المراقبة والتحكم في المعلومات، لطالما كان يُنظر إلى الجهات الفاعلة المحلية على أنها مجرد مزودين للمعلومات، دون أن يُخصص لها أي استثمار موازٍ في السلامة الرقمية. وتفاقم أوجه عدم المساواة التشغيلية المخاطر، بدءاً من القيود المفروضة على التنقل ووصولاً إلى انعدام التغطية التأمينية تقريباً في ما يسمى بالمناطق الحمراء. وتؤكد المجتمعات المحلية باستمرار على أن الدعم يجب ألا يقتصر على التمويل فحسب. وتشمل الأولويات الدعم النفسي الاجتماعي، وقدرات الإسعافات الأولية، ووسائل النقل الأكثر أماناً، والتدريب على التعامل مع الجهات المسلحة، والتخطيط المشترك لحالات الطوارئ.

العراق

تعمل منظمة اللاعنف لتعزيز السلام جنباً إلى جنب مع آليات الحماية المجتمعية في شمال العراق منذ عام 2021، وبدأت مؤخراً في دعم شبكة أوسع من الممارسين (تشمل شبكات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والناشطين وفرق السلام المجتمعية والتجمعات غير الرسمية) التي تعمل على مستوى الأقضية والنواحي وعلى المستوى الوطني، مع ظهور مشاركات في مراحلها المبكرة في الجنوب أيضاً. وتواجه هذه الجهات الفاعلة مخاطر متعددة ومستمرة، منها المراقبة، والمضايقات، والضغوط القانونية، والضغوط النفسية الاجتماعية المزمنة الناجمة عن العمل المستمر في بيئات تتسم بالتقلبات السياسية، وغياب المساءلة، وفي بعض المناطق، النزاعات المستمرة والنزوح الممتد. وتمثل المراقبة الرقمية الموجهة، والمضايقات عبر الإنترنت، والتهديد بالانتقام القانوني أو الجسدي بعضاً من السمات المعتادة للعمل كجزء من هذه الشبكة.

تحقق شبكة الممارسين التآزر والتكامل بين الجهود التي تربط بين التجارب المتنوعة للحماية غير المسلحة للمدنيين أفقياً وعمودياً على نحو يتجاوز الفوارق والانقسامات.

ولهذا، فإن توسيع نطاق واجب العناية ليشمل هذه الشبكة هو التزام عملي وقائم على المبادئ في آن واحد؛ فمن يعملون بنشاط على حماية الآخرين دون اللجوء إلى القوة، ويشاركون في عمليات صنع القرار، ويعملون على تعزيز بيئة تساهم في إيقاف دوائر العنف يجب أن يحظوا هم أنفسهم بالحماية والدعم.

لذلك، فإن نهج واجب العناية في العراق يرتكز على أولويتين مترابطتين. تتمثل الفجوة الأولى والأهم في الدعم النفسي الاجتماعي القائم على الأقران، الذي يعتمد على الشبكات المجتمعية القائمة والعلاقات الراسخة التي تقيمها منظمة اللاعنف لتعزيز السلام لوضع آليات مستدامة لرعاية الأقران تساعد أعضاء شبكة الممارسين على إدارة الإجهاد المزمن، والتغلب على آثار التعرض للأذى، ودعم بعضهم البعض على المدى الطويل.

الفجوة الثانية هي الأمن الرقمي. ونظراً لانتشار المراقبة على نطاق واسع، فإن الاستثمار في الدراية الرقمية والاتصالات الآمنة والممارسات الرقمية الوقائية أمر ضروري. ومن المهم الإشارة إلى أن القدرات الرقمية ليست مجرد تدبير وقائي، بل يمكن أن تكون أيضاً وسيلة لتوسيع نطاق الدعم النفسي الاجتماعي القائم على الأقران ليتجاوز الحدود الجغرافية. وقد أثبتت التجربة مع فرق الحماية المجتمعية أنه عندما يتمتع الأعضاء بالكفاءة الرقمية ومهارات دعم الأقران، فإنهم يصبحون قادرين على التواصل مع الآخرين ودعمهم عن بُعد، بما في ذلك، على سبيل المثال، البقاء على اتصال مع النساء اللاتي تراودهن أفكار إيذاء الذات ومنع وقوع المزيد من الأذى. ويحقق الجمع بين الوصول الرقمي والقدرات النفسية الاجتماعية تأثيراً مضاعفاً، مما يوسع نطاق الأثر الوقائي لشبكة الممارسين إلى ما هو أبعد بكثير من أعضائها المباشرين.

ميانمار

أدى النزاع الممتد والمراقبة وهياكل السلطة المجزأة في ميانمار إلى ظهور مخاطر مستمرة ومتعددة المستويات تواجه المستجيبين في الخطوط الأمامية. ولا يزال الوصول الدولي غير منتظم، في حين تواصل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وشبكات المتطوعين المحلية العمل في ظروف أمنية مشددة وخوف من الانتقام، بما في ذلك التهديدات التي تطال أفراد أسرهم؛ فالاعتقال والمضايقات والمراقبة الرقمية والتهجير القسري واقع مُعاش بالنسبة لهم. والضغوط النفسية الاجتماعية شديدة أيضاً، حيث يتعامل المستجيبون مع الإجهاد المزمن والإرهاق والتعرض للعنف، في حين أن الدعم المنظم الذين يحصلون عليه غالباً ما يكون محدوداً.

تتفاقم هذه الضغوط بسبب الفجوات التشغيلية. ويحتاج العديد من المستجيبين في الخطوط الأمامية إلى تدريب على الإسعافات الأولية والاستجابة للصدمات العصبية، ليس فقط لمساعدة المدنيين، ولكن لحماية أنفسهم وفرقهم في البيئات المتقلبة. تنتشر المخاطر الرقمية على نطاق واسع في سياق يتسم بالتحكم في المعلومات والمراقبة، حيث يعمل المستجيبون في بعض الأحيان كقنوات لنقل المعلومات دون أن يواكب ذلك استثمار مماثل في أدوات الاتصال الآمنة أو ممارسات السلامة الرقمية.

لذلك، يتطلب اتباع نهج فعال لواجب العناية في ميانمار الاستثمار المستمر في رعاية الأقران لمعالجة الضغوط النفسية الاجتماعية، وتوفير الإسعافات الأولية، وتعزيز قدرات الاستجابة للصدمات العصبية لدى المستجيبين في الخطوط الأمامية، وتوفير الأدوات الرقمية والتدريب على السلامة الرقمية، وكذلك، حيثما أمكن، توفير مساحات للتنسيق باللغات المحلية تتيح التخطيط التشغيلي وتوفر الراحة النفسية الاجتماعية. ونظراً للقيود المفروضة على التنقل، قد تكون آليات التنسيق هذه مادية أو رقمية أو مختلطة، لكن وظيفتها تظل كما هي، إنشاء بنية تحتية أكثر أماناً لمن يتحملون المسؤولية في الخطوط الأمامية. وفي بعض الحالات، يمتد جزء من هذا الدعم ليشمل الانتقال بشكل أكثر أماناً، بما في ذلك النقل، والسكن، وبدلات الاحتياجات الأساسية، والمرافقة الوقائية لضمان العبور الآمن.

جنوب السودان

أصبحت فرق الحماية المجتمعية في جميع أنحاء جنوب السودان الآن حجر الزاوية في جهود تحقيق السلام والأمن التي تقودها المجتمعات المحلية. وعلى مدى سنوات عديدة، عملت منظمة اللاعنف لتعزيز السلام جنباً إلى جنب مع فرق الحماية المجتمعية لبناء قدراتها في مجال الحماية، وتعزيز شرعيتها، ودعم مرونتها التشغيلية، حيث دعمتها لتعميق وتوسيع نطاق عملها كجهات فاعلة مدنية موثوقة تقود جهود منع العنف، وتعزز التماسك المجتمعي، وتحافظ على وجودها الوقائي في بعض أكثر البيئات هشاشة في البلاد. وقد ساهم هذا الاستثمار طويل الأمد في أن تصبح فرق الحماية المجتمعية من بين الجهات الفاعلة في مجال الحماية الأكثر بروزاً واتساقاً وسهولة في الوصول إليها وفعالية في العديد من مناطق جنوب السودان.

إن ما يتغير ليس الدور المركزي الذي تضطلع به فرق الحماية المجتمعية، بل السياق الذي تعمل فيه ونوع الدعم المطلوب لتستمر في عملها. ومع تصاعد التوترات السياسية وتقلص الوجود والاهتمام الدوليين، من المتوقع أن تواصل فرق الحماية المدنية أداء مهامها الحمائية في بيئات متقلبة بشكل متزايد تتسم بالعنف والتلاعب السياسي ومحدودية الدعم المؤسسي. ومع أن فرق الحماية المدنية تتحمل منذ فترة طويلة المسؤولية في الخطوط الأمامية، فإنها تفعل ذلك في ظل تراجع المرافقة وأشكال الدعم المنظم. وهذا الضغط ليس مجرداً؛ فهو تشغيلي ونفسي وتراكمي.

تتفاقم الضغوط النفسية الاجتماعية، وغالباً ما تكون خفية. ويتأثر العديد من أعضاء فرق الحماية المدنية أنفسهم بشكل مباشر بالعنف والنزوح والمصاعب الاقتصادية، ومع ذلك يواصلون التوسط في النزاعات، والاستجابة للحوادث المتعلقة بالحماية، وبناء الثقة المجتمعية. والدعم المطلوب الآن يتجاوز مجرد الحماية الجسدية؛ حيث تؤكد فرق الحماية المدنية بشكل متزايد على الحاجة إلى الحماية النفسية إلى جانب الموارد العملية التي تمكّنها من العمل بأمان وانتظام. وبالتالي، فإن أي نهج فعال لواجب العناية يجب أن يدمج الدعم النفسي الاجتماعي القائم على الأقران، وممارسات تنظيم الإجهاد، ومهارات التعامل مع الصدمات النفسية، مثل الإسعافات الأولية النفسية، وتعزيز آليات التكيف المتجذرة ثقافياً

ضمن هياكل فرق الحماية المدنية. وباعتبار الحماية والدعم النفسيين والاجتماعيين جزءاً لا يتجزأ من عمل حماية المدنيين، يعزز مبدأ واجب العناية الاستدامة والشرعية على المدى الطويل.

وتحتاج فرق الحماية المجتمعية، بالإضافة إلى التدابير النفسية الاجتماعية، إلى البنية التحتية التشغيلية اللازمة لاستمرار عملها، بما في ذلك أدوات الاتصال، ودعم التنقل الآمن، والوقود، ورصيد المكالمات الهاتفية، والمعدات الموسمية الأساسية، وغيرها من الموارد البسيطة والضرورية التي تتيح استمرار عمل المتطوعين والاستجابة الآمنة، وهذه ليست عناصر تكميلية، بل هي الشروط العملية التي تتيح استمرار حماية المجتمع.

وبالإضافة إلى العمل الذي يركز على فرق الحماية المجتمعية، تعمل منظمة اللاعنف لتعزيز السلام على تفعيل واجب العناية فيما يتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين عن طريق إقامة شراكات مع شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان في جنوب السودان ونقابة الصحفيين في جنوب السودان. وتقدم منظمة اللاعنف لتعزيز السلام دعماً مباشراً للرعاية وتيسّر آليات الدعم بين الأقران للمدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في مجال الإعلام الذين يعملون في ظل تهديدات كبيرة. ويهدف هذا العمل إلى تعزيز عافيتهم، ودعم ممارسات الرعاية الجماعية، وتمكينهم من مواصلة التوثيق والإبلاغ والمناصرة رغم الضغوط. وانطلاقاً من هذا الأساس، أصبح هناك الآن مجال لتعميق هذا العمل وتوسيع نطاقه ليشمل حماية نفسية اجتماعية أكثر تنظيماً، وشبكات أقران مدعومة، ومسارات إحالة أكثر وضوحاً. وفي بيئة يتقلص فيها الحيز المدني وتتزايد فيها المخاطر، يشكّل توسيع نطاق واجب العناية ليشمل المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين أمراً أساسياً للحفاظ على المساءلة والعمل المدني اللاعنفي.

تكيّف منظمة اللاعنف لتعزيز السلام نموذجها للمشاركة أيضاً. وتتجه المنظمة، من خلال فريق الاستجابة التكيفية التابع لها، نحو اتباع نهج أكثر مرونة وفعالية من حيث التكلفة يعطي الأولوية للرعاية والشراكة المسؤولة، مع توفير الدعم المخصص لتلبية الاحتياجات المفاجئة والإرشاد وتعزيز المرونة حسب طلبات فرق الحماية المدنية وتبعاً لمتطلبات بيئات المخاطر المتغيرة. ويدرك هذا النموذج أن شبكات فرق الحماية المدنية الراسخة تتطلب تدخلاً أقل، ولكنها لا تزال بحاجة إلى المرافقة المستجيبة والدعم المنظم، فضلاً عن الاستثمار الإستراتيجي في قدرتها على الاستمرار والعمل باستقلالية.

السودان

يعني انتشار العنف وظروف الحصار والقيود الشديدة المفروضة على وصول المساعدات الدولية أن الجهات الفاعلة المجتمعية في السودان غالباً ما تكون الجهات المستجيبة الوحيدة القادرة على الوصول إلى السكان المتضررين. وفي الوقت الذي تُجلي فيه المنظمات الدولية موظفيها أو تعمل عن بُعد، تواصل لجان الأحياء وشبكات المتطوعين ومجموعات الحماية المحلية العمل في الخطوط الأمامية في ظل القصف وتجزؤ الجماعات المسلحة والتحولات الإقليمية السريعة.

التعرض للمخاطر فوري وتراكمي في آن واحد؛ حيث يتعامل المستجيبون المحليون مع الأعمال العدائية الجارية، ويتفاوضون على الوصول مع مختلف الجهات المسلحة، وينظمون عمليات الإجلاء من المناطق المحاصرة أو المعزولة، وفي الوقت نفسه يتعاملون مع ندرة الوقود وانقطاع الاتصالات والترهيب الموجه ضدهم. والكثير منهم هم أنفسهم نازحون أو متضررون بشكل مباشر من العنف، مما يطمس الفارق بين «المستجيبين» و«المتضررين».

لذلك، يجب أن يعطي واجب العناية في هذا السياق الأولوية للدعم النفسي الاجتماعي القائم على الأقران وآليات تنظيم الإجهاد، والوصول إلى تدريبات الإسعافات الأولية والإسعافات الأولية النفسية حتى يتمكن المستجيبون من حماية المدنيين وأنفسهم على حد سواء، وتعزيز الوعي (لا سيما فيما يتعلق بأمن الطائرات المسيّرة من دون طيار) وتدابير الحماية الجسدية لدعم الوعي بالظروف في البيئات التي تشهد تهديدات من الطائرات المسيّرة من دون طيار.

يفاقم عدم المساواة التشغيلية المخاطر؛ فدون الوقود أو معدات الاتصال أو وسائل النقل الآمنة، تصبح جهود الحماية مهاماً تنطوي على مخاطر تهدد الحياة. وبالتالي، يشمل نهج واجب العناية في السودان توفير الموارد التشغيلية الحيوية وصيانتها، بما في ذلك دعم الوقود وأدوات الاتصال وحلول النقل لتيسير العمليات الآمنة لشركاء الحماية المحليين.

سوريا

أدى أكثر من عقد من الصراع إلى تجزؤ المجتمع المدني في سوريا بشكل كبير، حيث يعمل في ظل صدمات نفسية متتالية، وهياكل مؤسسية منهكة، وبيئة سياسية سريعة التغير. ومنذ سقوط حكومة الأسد في أواخر عام 2024، تواجه المنظمات المحلية وضعاً تغير بشكل جذري دون أن يقل تعقيده؛ حيث ينطوي الانتقال من مرحلة الصراع النشط إلى مرحلة استقرار غير مؤكدة على مخاطر خاصة. وتتصادم الآن الانقسامات التي طال أمدها بين المجتمعات المحلية، وبين الفصائل المسلحة، وبين المناطق الجغرافية التي كانت لسنوات تحت سيطرة قوى متنافسة في مساحات تفرض إعادة التفاعل.

وتتمثل الضغوط الرئيسية في هذا السياق في الضغوط النفسية والاجتماعية والهيكلية والضغوط المرتبطة بالعلاقات، وليس المخاطر الجسدية الحادة المرتبطة بالاستجابة النشطة في الخطوط الأمامية. وقد أوضح قادة ومنظمات المجتمع المدني المحلي كيف أن إعادة التفاعل في مختلف أنحاء البلاد، بما في ذلك التفاعل مع المجتمعات والجهات الفاعلة المحلية التي لطالما اعتُبرت خصوماً، تسبب ضغوطاً كبيرة وتشكل عائقاً رئيسياً أمام تشكيل التحالفات، وبناء الثقة رغم الاختلافات والانقسامات، والمضي قدماً في العمل الجماعي بفعالية.

وبالتالي، فإن نهج واجب الرعاية في سوريا سيعطي الأولوية أولاً للرعاية المباشرة وآليات الدعم المتبادل بين الأقران، ليس فقط للحفاظ على العافية الفردية، ولكن أيضاً لدعم إعادة توحيد صفوف المجتمع المدني في بلد يمر بعملية إعادة الاندماج بعد انقسام طويل الأمد.

ثانياً، يمثل الأمن الرقمي مصدر قلق كبير ومتزايد؛ حيث تتطلب البنية التحتية للمراقبة، وشبكات الاتصالات المعرضة للاختراق، والمخاطر المرتبطة بمراقبة السلطات الجديدة للجهات الفاعلة المدنية الاستثمار في السلامة الرقمية، والاتصالات الآمنة، والدراية الرقمية. وثالثاً، هناك العديد من آليات التنسيق التي وضعتها الجهات الفاعلة المحلية وتقودها بالفعل، وسيكون دور منظمة اللاعنف لتعزيز السلام هو دعم هذه الآليات وتعزيزها بدلاً من تكرارها. وحيثما تتبقى فجوات، أو حيثما لا توجد مساحات بعد، أو حيثما يُنظر إلى الآليات الحالية على أنها متحيزة أو مرتبطة بأطراف معينة، ستسعى منظمة اللاعنف لتعزيز السلام إلى دعم إنشاء مساحات شراكة تتسم بالحياد وتتمتع بثقة المجتمع المحلي. ومن شأن هذه العناصر الثلاثة مجتمعة أن تدعم الجهات الفاعلة المحلية في مواصلة العمل الشاق والبطيء والضروري المتمثل في إعادة البناء عبر الانقسامات العميقة والمعقدة، وبذلك تساهم في إيقاف دوائر العنف.

الولايات المتحدة

ويظهر تطبيق آخر لحزمة واجب العناية في الولايات المتحدة، حيث تدعم منظمة اللاعنف لتعزيز السلام منظمي الحركات، بما في ذلك نشطاء حقوق الإنسان ومنظمات القواعد الشعبية ومنظمات المساعدة المتبادلة وقادة التعبئة المجتمعية، الذين يشاركون في جهود لاعنفية لمقاومة العنف الذي يؤثر بشكل كبير على المجتمعات المحلية الضعيفة، بما في ذلك المهاجرين وأصحاب البشرة السوداء والسكان الأصليين وأصحاب البشرة الملونة، والاستجابة له.

ويركز دور منظمة اللاعنف لتعزيز السلام على تعزيز التنسيق وتقوية الشبكات ودعم بناء التحالفات حتى يمكن الحفاظ على استمرار العمل الجماعي على المدى الطويل. يعمل العديد من قادة التنظيم المجتمعي في ظل ظروف من الضغط المستمر والمراقبة والعداء العام، وأحياناً المواجهة العنيفة. ويلحظ شركاؤنا المحليون تصاعد التوترات في العيادات القانونية، وأماكن العبادة، ومواقع توزيع الطعام، والفعاليات الجماهيرية. وتسهم هذه الديناميات في ارتفاع مستويات الصدمات النفسية والإجهاد والإنهاك، مما قد يؤدي إلى تدهور العافية الفردية وإضعاف المرونة الجماعية. وفي ظل هذه الضغوط، يستمر التنظيم المجتمعي والمساعدة المتبادلة والمناصرة وتزداد الحاجة إليها. ودون وجود هياكل دعم مدروسة، فإن هذا الضغط يزيد من خطر الانفصال أو التجزؤ أو الابتعاد عن النُهُج اللاعنفية.

ومن منظور واجب العناية، تعطي منظمة اللاعنف لتعزيز السلام الأولوية لعافية قادة التنظيم المجتمعي والناشطين ومن يدعمونهم كشرط أساسي لاستمرار العمل اللاعنفي. ويشمل ذلك دمج آليات العافية القائمة على الأقران، وممارسات تنظيم الإجهاد، ونُهُج الرعاية الجماعية في جهود التنظيم وبناء التحالفات. وبدمج الحماية النفسية الاجتماعية في البنية التحتية للحركات، يتمثل الهدف في مساعدة النشطاء على الحفاظ على المشاركة، والتمسك بمبادئ اللاعنف، ودعم بعضهم البعض على المدى الطويل.